



الرئيس: السيد بيتر طومسون (فيجي)

تقرر ذلك.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/71/L.59)

(A/71/764/Add.1 ، A/71/764/Add.2 ، A/71/764/Add.3

و A/71/764/Add.4)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

مصر كي يعرض مشروع القرار A/71/L.59.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أشرف

بقراءة هذا البيان نيابة عن البلدان التالية: إثيوبيا، والأردن،

وباكستان، وبنغلاديش، والصين، والمغرب، ونيجيريا.

في البداية، أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه

الجلسة الهامة. وسمحوا لي أن أبدأ باقتباس من الأمين العام

ورد في تقريره الأخير الصادر يوم أمس عن تدابير الحماية من

الاستغلال والانتهاك الجنسيين:

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود، تمشياً مع الممارسة

المتبعة، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثائق

A/71/764/Add.1 حتى Add.4، التي يعمد فيها الأمين العام

إلى إبلاغ رئيس الجمعية العامة بأنه منذ صدور بيانه الوارد في

الوثيقة A/71/764، قامت بابوا غينيا الجديدة، وجزر مارشال،

وجيبوتي، ودومينيكا، والرأس الأخضر، واليمن بتسديد المبالغ

اللازمة لخفض التأخرات المستحقة عليها إلى أقل من المبالغ

المحددة في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالمعلومات

الواردة في الوثائق A/71/764/Add.1 حتى Add.4؟

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات

الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.

وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org)، وسيعاد

إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وفي هذا الصدد، يطلب إلى الأمين العام العمل مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة لتنفيذ هذا القرار.

أخيراً، أود أن أشكر العضوية العامة التي عملت بلا كلل طوال الأسبوع الماضي للاتفاق على هذه الوثيقة التوافقية. وهذا يثبت بالفعل أنه عندما تكون النساء والأطفال ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فإن هذه العضوية لن تدخر جهداً لتحقيق العدالة، والعمل جماعياً لحماية أولئك الذين يعتمدون على الأمم المتحدة لحمايتهم. والبلدان المساهمة بقوات وشرطة التي قدمت مشروع القرار هذا أخذت على عاتقها أن تقود هذا الجهد من أجل بعث رسالة قوية ولا لبس فيها مفادها أن من مسؤوليتنا مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ليس بين الأفراد النظاميين فحسب، ولكن أيضاً عبر منظومة الأمم المتحدة. ونحن مدينون للمجتمع والعالم تجاه اعتماد مشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نبدأ الآن بالنظر في مشروع القرار A/71/L.59.

قبل إعطاء الكلمة للممثلين للإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد نايمان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): نحن نتذكر أن الأمين العام أنطونيو غوتيريش، عندما كان مرشحاً لهذا المنصب في نيسان/أبريل ٢٠١٦، دعا إلى القضاء مرة واحدة وإلى الأبد على السلوك الاستغلالي والانتهاكي لعناصر الأمم المتحدة الذين لا يمثلون ما ترمز إليه المنظمة. ويوم أمس، صدر تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/71/818)، الذي يشكل نهجاً جديداً

”والرجال والنساء الذين يخدمون قضايا الأمم المتحدة يؤدون مهامهم بنكران للذات وباعتزاز في ظل ظروف تطبعها التحديات، وتكتنفها الصعوبات على الدوام وفي أماكن نائية وعرة أحياناً وخطرة في أحيان كثيرة أخرى. ونحن نقطع جميعاً وعداً على أنفسنا بحماية الضعفاء ومساعدة المحتاجين وإعلاء كرامة كل إنسان وخدمة قضية السلام. وإذا أخذ هذا الوعد على محمل الجد لسنا ممن يركن أبداً إلى التهاون. ولن نسمح بسلوك أي شخص يستغل المستضعفين ويدمر الحياة أن يسيئ إلى سمعتنا أو أن ينتقص من إسهاماتنا أو يزرع الشكوك في صدر مناصرينا أو يقوض قيمنا.“ (A/71/818، الفقرة ٤).

إن مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة اليوم يمثل المعلم الأول إزاء اتباع نهج على صعيد المنظومة لتنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقاً حيال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. إنه يمثل فرصة لدعم جهود الأمين العام بغية الحلولة دون الإفلات من العقاب. ويشكل مشروع القرار فرصة حقيقية لهذه العضوية كي تعمل بصورة جماعية على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومكافحتهم. وهو يضع الضحايا في صميم جهود الأمم المتحدة من خلال تزويدهم بالعدالة والمساعدة لمكافحة مثل هذه الأعمال، ويدعو المسؤولين إلى وضع حد للإفلات من العقاب وكفالة المساءلة، بينما يدعو أيضاً إلى تقوية الشفافية داخل منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها.

ومع الإدراك بأن الإجراءات التي يتخذها البعض لن تسمح بتشويه الانجازات التي يحققها الجميع، فإن مقامي مشروع القرار هذا، كونه من كبار المساهمين بقوات وشرطة، ينوهون بقرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) للمرة الأولى منذ اتخاذه، حيث يأذن للأمين العام بأن يعيد إلى الوطن القوات التي لم تتخذ التدابير المناسبة لمنع أفرادها ومساءلتهم.

إننا نتفق جميعاً على أن مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين لا تقوض قيم الأمم المتحدة ومبادئها فحسب، بل تبذل أيضاً ثقة الشعوب التي تعهدنا بحمايتها. إنها مسألة لا تُغتفر؛ وغير مقبولة؛ ولا مكان لها في منظومة الأمم المتحدة. والفلبين تتضامن مع مجتمع الدول المسؤولة، وتظل ملتزمة التزاماً ثابتاً بالقضاء على العنف الجنسي كلما وأينما حدث ذلك. وسوف نواصل مساءلة قواتنا الفلبينية وفقاً لأعلى قواعد السلوك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.59، المعنون "إجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين".

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة بولارد (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/71/L.59: الاتحاد الروسي، إريتريا، إندونيسيا، بنن، بيلاروس، جيبوتي، سري لانكا، سورينام، سيراليون، جمهورية فنزويلا البوليفارية، نيبال، النيجر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/71/L.59؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.59 (القرار ٧١/٢٧٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت على القرار المتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إغوانيز (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا

يركز على الضرورة الملحة لمعالجة هذه المسألة من خلال اعتماد نهج على صعيد المنظومة، يسعى إلى بناء شراكة قوية مع الدول الأعضاء. واليوم، معروض علينا مشروع القرار A/71/L.59 بشأن هذه المسألة بالذات، التي إذا لم تعالج فسوف تشوه صورة المنظمة.

وفي حين أن الفلبين تدعم مشروع القرار وتؤيد بمبادرة بعض البلدان الزميلة لنا المساهمة بقوات باعتبارها من المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار، فإننا نود الاعراب عن الشواغل التالية.

أولاً، بالنسبة إلى طريقة إعداد مشروع القرار الذي جرى تقديمه كنص يحظى بتوافق الآراء، فهو لم تتم صياغته من خلال عملية مشاورات تكون أكثر شفافية وشمولاً مع الدول الأعضاء، الأمر الذي كان من شأنه أن يتيح الاستماع إلى جميع الآراء والنظر فيها. والفترة الزمنية الضيقة جداً والاندفاع إلى اعتماد مشروع القرار بسرعة لم يتيحا لنا أن ننظر نظرة كاملة في تقرير الأمين العام الذي صدر للتو، حيث كان بإمكان ذلك أن يثري مناقشاتنا والقرار.

ثانياً، بالنسبة إلى الجوهر، كنا نريد من مشروع القرار أن يسلط الضوء على حماية الأطفال وهم الأكثر ضعفاً والأكثر حاجة إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولا سيما في حالات الصراع. فحماية المدنيين هي أولوية تكمن في التزامات الأمم المتحدة على نطاق أوسع. واليوم، ثمة ست بعثات لحفظ السلام وثلاث بعثات سياسية خاصة لديها ولايات لحماية الأطفال. وهناك ما يزيد على ١٠٠ موظف من موظفي حماية الأطفال منتشرون في هذه البعثات. وهذا يبين بوضوح أن الأطفال هم أضعف أفراد المجتمعات المحلية التي تعمل فيها بعثات حفظ السلام، وأن حفظة السلام لديهم التزام بتعزيز المعايير والقواعد الدولية والتقييد بها على السواء، وهي التي وضعتها الدول الأعضاء لحماية الأطفال.

١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، بأن النساء والفتيات كثيرا ما يكن أهدافا للاستغلال والانتهاك الجنسيين، بسبب ترسيخ عدم المساواة بين الجنسين في المجتمعات، وهو جانب هام آخر من جوانب جهودنا المشتركة.

ويجب ألا يكون هناك أي تراجع عما اتفقنا عليه؛ ونحن مدينون للضحايا وللوحدات الخاصة بنا بوضع معايير عالية والتمسك بها. ويجب أن ندافع عن الهدف المتمثل في تعزيز مصداقية وفعالية الأمم المتحدة في تحقيق الإنجازات. وبتلك الروح، فإن الاتحاد الأوروبي كان يفضل أن تبذل جهود جماعية لرفع مستوى عملنا بطريقة متسقة وشاملة، في إطار التشاور الواجب والعاقل مع جميع أصحاب المصلحة. ولا يمكن تحقيق القيمة المضافة إلا من خلال تهيئة جو للثقة والتعاون يهدف إلى تقديم استجابة شاملة لمشكلة شاملة ضمن إطار زمني مناسب. وبدلا من ذلك، زج بالشركاء في عملية مشوشة ومتعجلة من المحتمل أن تعرض للخطر سلامة نتائجنا التي تحققت حتى الآن.

وحتى لو تم التوصل إلى توافق الآراء في نهاية المطاف بسبب إبداء المرونة من جميع الأطراف، فإن المسار المؤدي إلى توافق الآراء فوت فرصة استكشاف الإمكانيات الكاملة لجهودنا، بما في ذلك نتائج المناقشات المستمرة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة ٣٤). وأضعنا الفرصة لاتخاذ خطوات هامة إلى الأمام بشأن هذه المسألة، وهو أمر يدعو إلى الأسف. وبالإضافة إلى ذلك، جاء هذا في وقت لدينا إشارة واضحة من الأمين العام وتقوم فيه حاجة إلى توحيد صفوف أعضاء الجمعية العامة حول الهدف المتمثل في تحقيق أعلى المعايير.

ومع أننا لا نعارض مبدأ مناقشة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الجلسة العامة، فإننا نود أن نؤكد على أن هذا لا يحول دون ولايات الهياكل المنظمة مثل لجنة ٣٤ واللجنة

الموقف البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ويشجع الاتحاد الأوروبي على العمل الجماعي لمواصلة وتنفيذ أعلى معايير السلوك ومنع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونؤيد بقوة قيادة الأمين العام في التصدي لهذا التحدي الصعب، التي تدعو إلى تقديم استجابة على نطاق المنظومة استنادا إلى ركائز المنع والإنفاذ ودعم الضحايا والمساءلة.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بجهود الأمين العام للعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء بشأن التدابير الهيكلية والقانونية والتنفيذية لتحويل عدم التسامح إطلاقا إلى واقع، ويدعو الاتحاد إلى وضع استراتيجية مركزة على الضحايا وراسخة في الشفافية والمساءلة وضمان تحقيق العدالة. ويشكل إنشاء فرقة العمل المعنية باستجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين دليل واضح على عزم الأمين العام على اتخاذ نهج جديد وطموح نحو المنع والاستجابة للاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين يرتكبهما الأشخاص الذين يعملون تحت راية الأمم المتحدة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى إجراء دراسة تفصيلية للتقرير التي قدمه الأمين العام بالأمس (A/71/818).

وقبل عام على وجه التحديد، شكل اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) خطوة هامة، ينبغي للجمعية العامة أن تستفيد منها وتتخذ المزيد من الإجراءات من أجل اتخاذ نهج على نطاق المنظومة. ويعالج قرار الجمعية العامة ٢٨٦/٧٠، بشأن المسائل الشاملة لحفظ السلام، هذه المسألة بطريقة شاملة وشفافة، وهو يوفر الأدوات اللازمة للإنفاذ الفعال لسياسة عدم التسامح إطلاقا ويمثل خطوة رئيسية أخرى إلى الأمام في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويقر قرار مجلس الأمن

والاستغلال الجنسي لا يشكل خيانة صارخة للثقة فحسب، وإنما يقوض قدرة الموظفين والممثلين في الأمم المتحدة على الاضطلاع بمهامهم، بما في ذلك ضمن بعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يمثل قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) معلما بارزا وخطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح.

إن لدينا مشاعر متفاوتة تجاه القرار ٢٧٨/٧١ المتخذ اليوم. ونحن نرى أنه عندما قرار أبعد ما يكون عن الطموح الذي يصبو إليه، ونؤمن إيمانا راسخا بأن الجمعية العامة قادرة على تحقيق ما هو أكثر بكثير. ومع ذلك، ترحب المجموعة بإدراج نص يؤكد على تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقا عبر منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وهو اعتراف بأن ثقافة الإفلات من العقاب يمكنها أن تؤدي إلى المزيد من ارتكاب الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ويؤكد على الوجود المركزي للضحايا في جميع الجهود التي نبذلها، والطلب إلى الأمين العام القيام فورا بإبلاغ الدول الأعضاء المعنية عن أي ادعاءات بارتكاب الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونأمل أن يتمثل تفسير ذلك من جانب الأمين العام في كفالة قدر أكبر من الشفافية.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيكستين دي بيتسويرف (بلجيكا).

من جهة أخرى، نرى أيضا أن هذه الفرصة ضاعت من نواح عديدة، وأنا نشعر بالقلق والإحباط جراء العملية المتسارعة. وأهمية اتخاذ موقف قوي ضد الاستغلال والانتهاك الجنسيين تعني أن هذه المسألة الحاسمة، التي تتصف بمثل هذه الأهمية الأساسية للأمم المتحدة، تستحق أن تولى الاعتبار القوي والواجب من قبل العضوية الكاملة. ونحن لا نعتقد أن العملية سمحت بإجراء مشاورات على أوسع نطاق ممكن. وبالنسبة إلى العملية التي تستهدف زيادة الشفافية لدى الأمم المتحدة في التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، من المؤسف أن الميسرين اختاروا أساليب العمل التي لم تشجع على ذلك.

الخامسة واللجنة السادسة. وسواصل عملنا لتعزيز استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين في اللجان المختصة. وأعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باستمرار عن موقفها القائم على المبدأ إزاء سياسة عدم التسامح إطلاقا، وبالتالي نهج عدم الإفلات من العقاب بالنسبة لجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في إطار ولايات الأمم المتحدة، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام. ويشجع الاتحاد الأوروبي تعزيز التنسيق والتعاون على نطاق الأمم المتحدة في ذلك الصدد، وهو لن يدخر أي جهد لاتخاذ نهج على نطاق المنظومة نحو الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال التشاور والتعاون الحقيقيين.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمون بالعمل في الأجل الطويل مع الأمانة العامة وبروح من التعاون الحقيقي مع جميع البلدان المساهمة بقوات وجميع أصحاب المصلحة في مكافحة ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما في ذلك من خلال تدريب جميع الموظفين، وكفالة التحقيق على النحو الواجب في الادعاءات وضمان تحقيق العدالة من جانب البلدان التي ساهمت بالموظفين، وفي تزويد الضحايا بالمساعدة التي يحتاجون إليها.

السيدة ويلسن (أستراليا) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن مجموعة واسعة من البلدان، على نحو ما ذكر، ومنها كندا ونيوزيلندا وسويسرا، بالإضافة إلى الفلبين وليختنشتاين.

ونرحب بالفرصة المتاحة للجمعية العامة لاتخاذ موقف قوي لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وندين بأقوى العبارات جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد وموظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك المرتكبة ضد الأطفال، الذين غالبا ما يكونون أشد عرضة للخطر.

التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن ثم اتخذت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر القرار ١٣٤/٧١ عن المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات. وفي كلا القرارين، رحبت الجمعية بعزم الأمين العام على التنفيذ الكامل لسياسة عدم التسامح مطلقاً تجاه الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأعدت التأكيد على الحاجة إلى تعزيز التنسيق لدعم الضحايا، ووافقت على زيادة تدابير الشفافية بشأن الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. علاوة على ذلك، فإن المناقشات السنوية وتلك التي تجري في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بشأن السلوك والانضباط تعالج جوانب هذه المسألة الهامة.

ويثني وفدي على الجمعية لما قامت به من عمل ببناء لاتخاذ القرار. وبأني توافق الآراء انعكاساً لدعم الدول الأعضاء للأمين العام في تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقاً تجاه الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهو نتيجة العمل الدؤوب للعديد من الوفود، والمرونة من جانبها، والالتزام بمعالجة هذه المسألة.

ونود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به نيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا. وبينما نرحب بهذا الاتفاق الذي تمّ بتوافق الآراء، نعتقد أن هذه العملية وأطرها الزمنية ذات الصلة كان بالإمكان أن تأتي نتيجة التشاور على نطاق أوسع، مع مراعاة مستوى اهتمام العديد من مختلف الوفود بالإسهام اسهاماً إيجابياً في نتائجه.

إن الولايات المتحدة تؤيد تأييداً راسخاً سلطة الأمين العام في تنفيذ سياسة الأمم المتحدة تجاه عدم التسامح على الإطلاق. ونحن نؤكد مجدداً على التزامه الخاص بالإعادة إلى الوطن لأي وحدات لحفظ السلام تنخرط في نمط منهجي من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واستبدال الوحدات التي تفتشل حكوماتها في التحقيق بشكل صحيح في الادعاءات أو في مساءلة المسؤولين عن ذلك. والاستغلال والانتهاك الجنسيين

وبينما نتطلع قدماً وإلى الأمام، دعونا نتحدى أنفسنا كي نعمل بالفعل معاً ونمضي بهذه المسألة بغية وضع نهج على صعيد المنظومة تجاه الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويجب أن نبي على قوة الدفع الإيجابية لقرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) وعلى هذا القرار. ونشيد بالجهود التي بذها الأمين العام حتى الآن للتوصل ليس إلى تحقيق سياسة عدم التسامح مطلقاً فحسب، ولكن إلى واقع ينعدم فيه وجود حالات كهذه. وإننا نرحب بتقرير الأمين العام (A/71/818) عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي صدر أمس، ومرة أخرى ندعم جداً الاستراتيجية التي تركز على الضحية والتي تقوم على الشفافية والمساءلة والعدالة. ونحن نتطلع إلى إجراء المزيد من النقاش حولها.

السيدة كونيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بهذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها بالتصدي الفعال لآفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولتعيد تأكيد دعمها الجماعي لسياسة الأمم المتحدة التي تقضي بعدم التسامح مطلقاً، ولجهود الأمين العام من أجل تعزيز تنفيذها.

إن الاستغلال والانتهاك الجنسيين يلحقان ضرراً كبيراً بالمجتمعات الضعيفة - المجتمعات المحلية ذاتها التي تتطلع إلى الأمم المتحدة طلباً للحماية والمساعدة في بعض أشد الأماكن خطورة في العالم. وهما يقوضان أيضاً شرعية الأمم المتحدة وفعاليتها، ولا سيما عندما لا يكون المسؤولون عن هذه الأعمال الشنيعة عرضة للمساءلة. وسوف تواصل الولايات المتحدة الترحيب بمشاركتها العمل مع الدول الأعضاء في المستقبل بشأن منع ارتكاب الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

ولقد اتخذت الجمعية العامة مؤخراً قرارين بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. أولاً، اتخذ القرار ٢٨٦/٧٠ في حزيران/يونيه ٢٠١٦، بعد النظر في تقرير الأمين العام (A/70/729) عن

يؤيد مختلف الوفود الأخرى في الإعراب عن القلق والإحباط تجاه الطريقة التي تمت بها عملية التفاوض بشأن القرار.

إن التفاوض بشأن قرار للجمعية العامة واتخاذها يتطلبان مدة معقولة لإجراء مشاورات بين جميع الدول الأعضاء في المنظمة من أجل كفالة جودة النتيجة بناء على توافق الآراء. وتعتقد أوروغواي أن العملية التي فرضها ميسرو القرار لم تجر بروح بناءة، فهي تقوض على نحو خطير الشفافية والشمول اللذين يجب أن تتحلى بهما المفاوضات في إطار الجمعية العامة.

ومنذ تقديم المسودة الأولى يوم الجمعة بتاريخ ٣ آذار/مارس، دعت وفود عديدة، بما في ذلك وفد أوروغواي، إلى مزيد من الوقت بغية تلقي التعليمات من عواصمها، لكنه تم تجاهل تلك الطلبات من قبل الميسرين. علاوة على ذلك، نلاحظ أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي تناقش موضوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، كانت تعقد يوميا اجتماعات مع عدة أفرقة عاملة فرعية، والتداخل الحاصل بين تلك المفاوضات والمفاوضات التي كانت تجري بالتزامن معها حول هذا القرار قد أثر في قدرة العديد من البعثات الدائمة على المشاركة في كلتا العمليتين - وهي حالة غير مستحبة كان يمكن تفاديها بالموافقة على تأجيل اتخاذه إلى وقت لاحق.

وبالمثل، فإن تمديد الموعد النهائي لاتخاذ القرار ربما كان سيمكننا من الحصول على بعض المعلومات ذات الصلة بالمفاوضات، مثل تقرير الأمين العام عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/71/818)، الذي لم يصدر سوى بالأمس.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أنه في حين يشكل هذا القرار خطوة إيجابية صوب التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، فإنه لم يف بكل إمكاناته، وبوصفنا الدول الأعضاء يجب أن نقوم بالمزيد من العمل. وفي ذلك الصدد، ستعمل أوروغواي بفعالية مع بقية الدول الأعضاء والأمانة العامة على توحيد جهودنا في مكافحة هذه الآفة.

هما مشكلة في جميع نواحي الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج، وعلى الدول الأعضاء والأمم المتحدة من خلال جميع أجهزتها ذات الصلة العمل معا لمنع ارتكاب أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومساءلة الجناة، ومساعدة الضحايا للحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها.

اليوم، نحن نؤكد أنه يجب علينا جميعا أن نواصل بذل قصارى جهدنا لمواجهة هذا النوع من السرطان أينما وجد في منظومة الأمم المتحدة، وأن نعزز مساءلة مرتكبي تلك الأفعال غير المقبولة.

السيدة كاربون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية) أولاً، أود أن أكرر القول إن أوروغواي، بوصفها دولة عضوا في المنظمة وبلدا مساهما بقوات وشرطة، وهي تشارك منذ تاريخ بعيد في مختلف عمليات حفظ السلام، تولي أهمية قصوى لمكافحة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي هذا الصدد، تلتزم أوروغواي التزاما صارما بسياسة عدم التسامح مطلقا تجاه التصدي لحالات كهذه. وبالمثل، أود أن أؤكد على أنه لدى التصدي لمثل هذه الحوادث، أحرزت أوروغواي تقدما مطردا في هذا المجال عن طريق كفالة قدر أكبر من منع وقوع هذه الحوادث، من خلال التدريب الذي يسبق الانتشار، وممارسة الرقابة الصحيحة في الميدان، وتولي القيادة المناسبة على جميع المستويات. ولم تكن هناك حالة واحدة من الاستغلال والانتهاك الجنسيين شارك فيها مواطن من أوروغواي دون معالجتها بشكل صحيح وبسرعة على النحو الواجب مع توفير أقصى الضمانات للمتهم والمتهم، ومن خلال اتخاذ التدابير المناسبة في حق الذين وجدوا مسؤولين عن هذه الأعمال المزعومة.

وتعرب أوروغواي عن ارتياحها بعد اتخاذ القرار ٢٨٦/٧٠ الذي يبعث برسالة قوية وواضحة تدين الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلا عن دعمها للجهود التي يبذلها الأمين العام في مكافحة هذه الآفة. ومع ذلك، يود وفدي أن

المحدود المتاح لإجراء المفاوضات. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن من الأمور الحيوية معالجة مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين بطريقة عادلة وفعالة وفي الوقت المناسب.

وتحدد أوكرانيا، بوصفها بلداً مساهماً بقوات، تأكيد عزمها على التنفيذ الصارم لسياسة عدم التسامح إطلاقاً بالنسبة لحفظة السلام التابعين لها. ونقر بمسؤوليتنا عن تعزيز مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإنشاء نظام لإخضاع الجناة للمساءلة. ونعتقد أيضاً أنه، إلى جانب حماية السكان المحليين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، من الأهمية بمكان أيضاً على وجه الخصوص ضمان تركيز سياسات الأمم المتحدة في هذا المجال على منح الأولوية لأمن الضحايا ورفاههم. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نقرر اليوم يركز على قضية الضحايا ويعالجها.

ونشيد بجهود الأمين العام لتنفيذ سياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ونرحب بجميع الأنشطة المزمع الاضطلاع بها لمنع والإفاد والإجراءات العلاجية، بما في ذلك تقديم الدعم للضحايا. ويعتقد وفد بلدي اعتقاداً جازماً بأن القرار سيعمل بمثابة إشارة سياسية واضحة إلى جميع الأطراف المعنية بشأن الحاجة الملحة إلى تنفيذ نهج أكثر حزماً نحو سياسة الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

السيدة ستينور (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب النرويج باتخاذ الجمعية العامة اليوم للقرار ٢٧٨/٧١ بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن بداية العملية المؤدية إلى اتخاذ القرار، أيدت النرويج فكرة اتخاذ الجمعية العامة قراراً قوياً وشاملاً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلى نحو ما أعربنا عنه بوضوح خلال المفاوضات، فإن وفد بلدي كان يفضل أن يرى تمديد الجدول الزمني من أجل السماح بإجراء مداولات أشمل. وكان من شأن ذلك أن يمكننا من النظر في

السيد غويماريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أيدت البرازيل اتخاذ القرار ٢٧٨/٧١، بشأن إجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن الجمعية العامة ينبغي أن تكون في صدارة جهود الأمم المتحدة لتعزيز تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين على نطاق المنظومة، من خلال المنع والإنفاذ والإجراءات العلاجية. ويشعر وفد بلدي بالتشجيع من الأحكام الواردة في القرار التي تسعى لضمان احترام سياسة عدم التسامح إطلاقاً من جميع فئات موظفي الأمم المتحدة على قدم المساواة، فضلاً عن الأحكام التي تعالج الثغرات الكبيرة فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين تمارسهما القوات غير التابعة للأمم المتحدة التي تعمل بموجب موافقة مجلس الأمن.

ومع ذلك، فإن البرازيل بوصفها بلداً ملتزماً بالتزامنا ثابتاً بسياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقاً، تشعر بالأسف لأن نص القرار لا يضع تركيزاً أقوى على المنع. وتحترم الحقوق الأساسية للضحايا وكرامتهم بصورة أفضل بتهيئة الظروف التي تساعد على منع حدوث الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المقام الأول. ويتطلب المنع الفعال للاستغلال والانتهاك الجنسيين أكثر من مجرد تحسين التدريب قبل النشر. ومن الضروري أيضاً تعزيز التدريب داخل البعثات، والتوعية المجتمعية وإذكاء الوعي وفحص الأفراد. وفي تجربتنا، أثبت تحديد عوامل الخطر ومعالجتها بحزم أنهما ضروريان. كما أن زيادة مشاركة النساء في استراتيجيات المنع من الأمور الرئيسية. وكان ينبغي معالجة جميع تلك العناصر في قرار اليوم.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل مالطة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونود أن ندلي بتعليق بصفقتنا الوطنية.

وفي البداية، يرحب وفد بلدي بتوافق الآراء الذي توصل إليه الأعضاء اليوم على القرار ٢٧٨/٧١، بالرغم من الوقت

الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أي قوات أو أفراد تابعين لمنظمتنا. وجهرت السلفادور باستمرار برأيها بشأن هذه المسألة في المحافل المختلفة التي نوقشت فيها، ولكن في إطار توافق الآراء على اتخاذ القرار ٢٧٨/٧١، نود أن ندلي بالتعليقات التالية.

أولاً، كنا مدعويين إلى عملية التفاوض وتمكننا من المشاركة في المناقشات. وقدمنا بعض الاقتراحات البديلة، وقبل واحد منها. ثانياً، بالنظر إلى أحكام القرار، فإننا نرى أنه لا يتعارض مع ما تم الاتفاق عليه في القرارات السابقة لمجلس الأمن والجمعية العامة، وهو لذلك بالأساس إعادة تأكيد لتلك القرارات. ومع ذلك، نود نحن أيضاً أن نقول إن هذا القرار لا يمثل أي تقدم بشأن مسألة تمس الحاجة إلى معالجتها على نحو مبتكر.

ثالثاً، تولى السلفادور أهمية لحق أي بلد أو مجموعة من البلدان في تقديم مشاريع قرارات إلى الجمعية العامة. وهو حق غير القابل للتصرف ممنوح لنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة كما أنه يمثل أحد الأسس الديمقراطية للمنظمة.

وفضلاً عن ذلك، فإن القرار المتخذ للتو لا يمنع مناقشة هذه المسألة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفي اللجنتين الخامسة والسادسة، اللتين يجب أن تتابعا مناقشتهما وتحليلهما المتعمقة للمسألة. وفي هذا الصدد، فإن تقرير الأمين العام والوثائق الأخرى ذات الصلة التي تسهم في هذا التحليل، والتي نُشرت إحداها للتو، تكتسي أهمية أساسية وذلك بسبب المسائل التي تتناولها والتدابير المقترحة، فضلاً عن التغيير في النهج حيال الاعتداء الجنسي، وهي سابقة في تاريخ مؤسستنا. ويجب تحليل هذه التقارير بعناية وإكمالها بمقترحات جديدة لضمان أن تتمكن من المضي قدماً في إضفاء الطابع المؤسسي على سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، الأمر الذي نؤيده جميعاً.

تقرير الأمين العام (A/71/818) بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، الذي صدر بالأمس، ومن الإسهام في مسعى قوي ومنسق لمكافحة هذه الآفة. ونعتقد أيضاً أنه كان من شأن إتاحة المزيد من الوقت مساعدتنا على الاتفاق على نص أقوى وأوضح تركيزاً بشأن المنع. ولذلك السبب، اخترنا ألا نكون أحد مقدمي القرار.

وحان الوقت الآن للتطلع إلى الأمام والعمل معا على أساس توافق الآراء الذي أعرب عنه اليوم، وعلى أساس التقرير الجديد للأمين العام. ولن تتمكن من جعل سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين حقيقة على أرض الواقع ومن التمسك بحقوق وكرامة الأشخاص الأشد ضعفاً الذين كلفت الأمم المتحدة بحمايتهم إلا بالوقوف معا والتغلب على خلافاتنا.

السيد بارو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): ينضم وفد بلدي إلى توافق الآراء اليوم على اتخاذ القرار ٢٧٨/٧١. ونؤكد مجدداً على دعمنا لسياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجري تنفيذ هذه السياسة بطرق مختلفة، من خلال التدريب وإذكاء الوعي، بل أيضاً بإنفاذ معايير السلوك، وإجراء التحقيقات وفرض العقوبة، وبمساعدة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين يرتكبهما موظفو الأمم المتحدة. ولذلك السبب لا نزال نعتقد أنه لكي يكون أي قرار بشأن هذه المسألة الهامة فعالاً، فإنه ينبغي أن يستند إلى نهج متوازن يمكننا من المراعاة الواجبة لمختلف جوانب المسألة. وقبل كل شيء، نعتقد أنه كان من شأن عملية مفاوضات شفافة وشاملة أن تمكننا من تكريس مزيد من الوقت والطاقة لتحقيق نتيجة.

السيد تامورا ريفاس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشدد على الأهمية التي يوليها بلدي، بوصفه عضواً في الأمم المتحدة وبلداً مساهماً بقوات، لمسألة منع

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه كان ينبغي الاستفادة من تقرير اللجنة الخاصة، فضلاً عن التقرير السنوي للأمين العام عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتقرير فرقة العمل المنشأة لوضع استراتيجية للمنظمة بشأن هذه المسألة، باعتبارها المدخلات الأساسية وذات الصلة للمفاوضات دون اللجوء إلى فرض جدول اجتماعات مُعد بشكل مصطنع.

وستواصل الأرجنتين تأييد التدابير التي تعتمد عليها الأمم المتحدة لتعزيز مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع التركيز على الوقاية وتقديم المساعدة إلى الضحايا، وكذلك نظر المنظمة في هذه المسألة في جميع هياتها ذات الصلة بدءاً من اليوم هنا في الجمعية العامة. ونأمل في المستقبل أن تكون عملية المفاوضات مستقبلاً مواتية بقدر أكبر لإيجاد توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت.

أعطى الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات بعد اتخاذ القرار.

السيد جانغ ديانين (الصين) (تكلم بالصينية): تهنئ الصين الجمعية العامة على اتخاذها بتوافق الآراء للقرار ٢٧٨/٧١ بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة. إن هذا أول قرار بشأن استجابة منظومة الأمم المتحدة لمسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهو يبين تصميم الأعضاء على مكافحة هذه الآفة. كما أنه سيساعد الأمم المتحدة في اتخاذ مزيد من التدابير الشاملة لمعالجة هذه المشكلة، وتحسين المساعدة على حماية سمعة المنظمة عموماً.

والصين تشكر مصر على قيادتها. ونحن أيضاً شاركنا في تقديم القرار ونثني على المقدمين الآخرين على موقفهم الإيجابي للغاية بشأن هذه المسألة. إن الاستغلال والانتهاك الجنسيين

رابعاً، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء عملية المشاورات بشأن هذا القرار. فهي، من ناحية، لم تتسم بالشمول والشفافية، على النحو الذي تتطلبه المسألة، ومن ناحية أخرى فإنه لم يُخصص سوى وقت قصير جداً لمناقشة النص والتفاوض عليه. إن الاستغلال والانتهاك الجنسيين مسألة معقدة جداً لدرجة أن الأمر يتطلب عدة أسابيع للنظر فيها في مختلف الهيئات المعنية إذا ما أردنا إجراء تقييم جدي للمسألة. ولهذا السبب، قرر وفد بلدنا ألا يشارك في تقديم مشروع القرار.

في الختام، أكرر أن السلفادور ملتزمة بتحسين آليات الوقاية وكفالة المساءلة في جميع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في منظومة الأمم المتحدة. وسنعمل جاهدين لمساعدة المنظمة على اتخاذ تدابير حاسمة لتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً.

وأخيراً، أطلب إدراج بياني في محضر هذه الجلسة.

السيد دالو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): انضمت الأرجنتين إلى توافق الآراء بشأن اتخاذ هذا القرار الهام - القرار ٢٧٨/٧١ - بما أننا نؤيد تأييداً تاماً سياسة عدم التسامح إطلاقاً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتدابير التي ينفذها الأمين العام لهذا الغرض.

ويرحب بلدي بالمعالجة الشاملة لهذه المسألة من جانب الجمعية العامة التي تدين جميع أشكال الانتهاك والاستغلال الجنسيين. ومع ذلك، نود أن نشير بإيجاز إلى اتفاقنا فيما يتعلق بالشواغل التي أعربت عنها الوفود الأخرى بشأن العملية المستخدمة في اتخاذ القرار.

ويرى وفد بلدي أن المفاوضات بشأن هذه المسألة الهامة كان ينبغي أن تتيح لنا وقتاً كافياً للتشاور مع عواصم دولنا. وبما يسمح للوفود بالمشاركة فيها بقدر أكبر، لا سيما وأنه كانت هناك مناقشات متزامنة بشأن هذه المسألة تجري في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

مقدمي مشروع القرار. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لجميع الوفود على مشاركتها النشطة في عملية التفاوض، فضلاً عن إظهار المرونة وإبداء روح توفيقية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر إدانتنا القوية لجميع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ونؤكد من جديد التزامنا ودعمنا لتنفيذ سياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونرحب بالتزام الأمين العام بمنع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين ونقدم التدابير التي يضطلع بها، بما في ذلك عن طريق تعيين المنسق الخاص وإنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى من أجل وضع استراتيجية لتحسين استجابة الأمم المتحدة.

وبوصفنا من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، فإننا نرى أن حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء الذين عادة ما يجدون أنفسهم في أوضاع هشة، ذات أهمية قصوى. ونذكر تماماً أن من واجبنا كفالة أن يحترم حفظة السلام التابعون لنا القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبقين. كما أننا نوفر لهم ما يلزم وما يكفي من التدريب قبل النشر في مجال حماية المدنيين، بما في ذلك بشأن مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ونحن في الواقع نذكر إدراكاً تاماً التزامنا الأساسي بالتحقيق في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ونفعل ذلك كلما وردت إلينا بلاغات عن ادعاءات كهذه ضد أفراد حفظ السلام التابعين لنا.

ولكن ما شهدناه من تجربتنا هو أن بعض هذه الادعاءات لا تفي حتى بالحد الأدنى من معايير الإثبات. فالادعاءات التي لا يتم التحقق منها وتوثيقها بصورة مناسبة لن تقوض مصداقية البلدان المعنية المساهمة بقوات فحسب، بل أيضاً

مسألة يجب أن تؤخذ على محمل الجد من قبل جميع إدارات ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وهناك توافق آراء واسع جداً في هذا الصدد.

يقدم موظفو الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة والصناديق والبرامج وحفظه السلام والعنصر المدني، إسهامات كبيرة في السلام والتنمية في العالم. وقد قضى كثيرون منهم نجبهم في سبيل هذه القضية. ولكن الأعمال السلبية من جانب البعض تضر بسمعة المنظمة وتقوض إنجازات موظفي الأمم المتحدة.

وتؤيد الصين تأييداً راسخاً مكافحة أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتدعم سياسة عدم التسامح إطلاقاً التي اعتمدها المنظومة. ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام غوتيريش ونقدم اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير شاملة من منظور الوقاية والمساءلة وإدارة شؤون الموظفين وحماية الضحايا.

وستواصل الصين العمل مع عموم الأعضاء في دعم القدرات الإدارية للأمم المتحدة لضمان احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتمكين المنظمة من المضي قدماً في عملها.

السيدة هايبلو (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسر إثيوبيا المشاركة في تقديم القرار ٢٧٨/٧١، المتعلق بإجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونعتقد أن الجمعية العامة هي المنتدى المناسب لمناقشة هذه المسألة الخطيرة.

إن انخراط جميع الدول الأعضاء، بما فيها البلدان المساهمة بقوات، ومشاركتها النشطة أمر ذو أهمية حاسمة حقاً لإيجاد حل شامل لهذه الآفة، التي تشوّه صورة الأمم المتحدة والآلاف من حفظة السلام الذين ما زالوا يخاطرون بحياتهم كل يوم في الميدان أثناء تنفيذ ولاياتهم بالنيابة عن المجتمع الدولي.

ولذلك، نرحب باتخاذ هذا القرار. ونشيد بمصر على قيادة الجهود ونعلن تأييدنا التام للبيان الذي أدلت به باسم

مختلف وحدات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ما زال الأمر يتعلق بمسألة ملحة تقوض على نحو لا يمكن إصلاحه سلطة الأمم المتحدة. وأعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تفعل كل شيء ممكن لمنع واستئصال هذه الأعمال بشكل كامل.

ومما يثير القلق أيضا على نحو مماثل المعلومات عن حالات صارخة للاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يرتكبها أفراد عسكريون من الوحدات الأجنبية غير التابعة للأمم المتحدة المنتشرة في مناطق الصراع في إطار ولاية صادرة عن مجلس الأمن. ومهمة هذه الوحدات، على غرار مهمة ذوي الخوذ الزرق، هي إحلال السلام واستتباب الأمن في البلدان. وبالتالي، فإن نفس معايير عدم التسامح إطلاقا يجب أن تطبق عليهم، بغض النظر عن بلد منشأ الجناة، وهويتهم أو دورهم في تلك البعثات.

وقد أسهم قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) في مناقشة هذا الموضوع في الأمم المتحدة قاطبة. غير أننا نرى أنه اعتمد من جانب المجلس بصفة استثنائية، نظرا لأن مسائل انضباط حفظة السلام لا تتصل بصون السلم والأمن الدوليين. وهكذا، فإننا نرحب باستئناف المناقشات بشأن هذه المسألة في الجمعية العامة، حيث جرى النظر في هذه المسائل لسنوات عديدة - سواء في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفي اللجنتين الخامسة والسادسة.

وقد أدرجت التدابير الوقائية والاحترازية أيضا في القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة بانتظام بشأن المسألة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات. فعلى سبيل المثال، شاركت الجمعية بنشاط في البدء بممارسة الإعداد السابق للنشر والتدريب التوجيهي التي تقوم بها الدول، إلى جانب عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وقد أسفرت هذه التدابير عن نتائج ملموسة. فالجمعية العامة

عملية السلام التابعة للأمم المتحدة ككل. ولذلك، نعتقد أن هناك ضرورة مطلقة لمعالجة المسألة بعناية شديدة. ولهذا السبب نرحب باعتماد القرار ٢٧٨/٧١ اليوم، الذي يؤكد ضرورة ضمان المساءلة، ومنع ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز الإبلاغ بصورة موثوقة عن الادعاءات بهدف تحسين فعالية الأمم المتحدة في مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ونرى أن هناك حاجة ملحة إلى استعراض وتوحيد الإجراءات للتحقق من ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين قبل إبلاغ البلدان المعنية المساهمة بقوات، قبل نشر التقارير العامة - التي ينبغي أن تطبق بشكل موحد على موظفي الأمم المتحدة والقوات غير التابعة للأمم المتحدة العاملة بموجب ولاية من مجلس الأمن. وإذا لم يعثر على أي دليل، بعد تحقيق سليم في الادعاءات، فإن جميع أوجه ذكر هذه الادعاءات ينبغي حذفها من التقارير.

وأخيرا، فإننا نرحب بالتزام الأمين العام واستعداده للمشاركة والتشاور مع البلدان الأعضاء، والأهم من ذلك، مع البلدان المساهمة بقوات في معالجة مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويجب أن نسلم بأن هناك بالفعل الكثير مما يمكن القيام به لتحسين الحوار بشأن تلك المسألة. وسمحوا لي أن أحتتم بياني بالإعراب عن أملنا الصادق في أن يظهر الأمين العام القيادة اللازمة في حشد جميع الدول الأعضاء في سبيل الهدف المشترك المتمثل في مكافحة هذه الآفة، التي لطخت صورة المنظمة وسمعتها.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
في البداية، نود أن نعرب عن امتناننا للدول التي بادرت باتخاذ قرار اليوم ٢٧٨/٧١، وكذلك لجميع الوفود التي شاركت بصورة بناءة في صياغته.

على الرغم من بعض التطورات الإيجابية في الأشهر الأخيرة بشأن الإحصاءات المتعلقة بالجرائم الجنسية التي يرتكبها موظفو

وهو يؤكد مجددا الالتزام بسياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتعزيز تدابير الوقاية والإبلاغ والإنفاذ والإجراءات التصحيحية.

والقرار الذي اتخذناه للتو، والذي شاركت في تقديمه باكستان، ينظر بصورة شاملة في المسائل التي ينبغي معالجتها من أجل تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا. وتشمل تقديم الدعم القوي والمساعدة للضحايا؛ وممارسة الدول الأعضاء لمساءلة حقيقية فيما يخص الأفراد التابعين لها؛ وأهمية الوقاية؛ ومكافحة الإفلات من العقاب في صفوف قوات الأمم المتحدة المأذون بها بموجب ولاية من مجلس الأمن؛ وتعزيز وتحسين الشفافية داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وإدراج الموضوع في جدول أعمال الجمعية العامة لإجراء مزيد من المناقشات.

ونقدر النهج الاستباقي للأمين العام بشأن هذه المسألة وما يبذله من جهود من أجل ضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة. كما أن القرار تعبير عن دعمنا لجهود الأمين العام، يعزز دوره في مساعيه المقبلة في مكافحة هذه المشكلة. ونتطلع إلى العمل معه وإقامة شراكة قوية بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

وتشمل قائمة مقدمي القرار الرئيسيين البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. كما يؤكد مجددا أننا نأخذ مسؤولياتنا بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات على محمل الجد. ونؤيد تأييدا تاما سياسة عدم التسامح إطلاقا، ونعتقد اعتقادا راسخا أن حماة الضعفاء يجب ألا يسمح لهم، تحت أي ظرف من الظروف، بأن يصبحوا معتدين. وسيكون ذلك استخفافا بالعدالة والأخلاق، وقبل كل شيء، بالعهد المقدس الذي يقطعه حفظة السلام. ولا يمكننا أن نسمح بأن يُدَنَسَ العمل المثالي لآلاف الرجال والنساء الشجعان بالأفعال البغيضة لقلّة قليلة.

وشعورنا بالإلحاح بشأن هذا الموضوع يستند بوضوح إلى التزامنا الجماعي باستتصال مشكلة تؤثر تأثيرا خطيرا

في واقع الأمر هي التي تتلقى تقارير الأمين العام ذات الصلة. ونؤيد بقوة الدعوة إلى استمرار تلك الممارسة، التي أثبتت فعاليتها. ونعتقد أن إشراك جميع الدول الأعضاء في وضع التدابير ذات الصلة هي الذي يحدد فعالية تنفيذها عمليا، وينبغي أن يكون للبلدان المساهمة بقوات رأي خاص في الموضوع لأنها تمتلك قدرا كاملا من المعلومات عن سبب تعذر، حتى الآن، القضاء على الظاهرة الكامنة وراء تلك الإحصاءات المؤسفة.

ودون التقليل بأي حال من الأحوال من خطورة الجرائم الجنسية، نعتقد أن الفكرة التي تروج لها عدد من الدول والأمانة العامة بشأن المسؤولية الجماعية عن هذه الإجراءات مشكوك فيها. ونرى أن التركيز ينبغي أن ينصب على الجهود المبذولة بحسن نية بغية تحديد الجناة الفعليين، وإثبات إدانتهم وتقديمهم إلى العدالة. وهناك هدف هام آخر هو اعتماد تدابير لمنع هذه الجرائم وتدريب وفحص الأفراد النظاميين والمدنيين المقرر نشرهم في بعثات الأمم المتحدة. والعبء الرئيسي، في حالة الجنود وأفراد الشرطة، يقع على عاتق البلدان المساهمة بقوات. وفي حالة الأفراد المدنيين، فإن المسؤولية تقع على عاتق الأمانة العامة.

السيدة سيد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لنا. إن جلسة اليوم تدرج في إطار الجهود التي بدأت في أيلول/سبتمبر الماضي لمعالجة مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين بشكل جماعي وشامل، بغية إيجاد حلول عملية لهذه المشكلة. لقد تكلمنا عن قرار جامع للجمعية العامة لمعالجة هذه المسألة بصورة شاملة - يجمع بين الجهود المبذولة في مختلف اللجان، بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة. والقرار ٢٧٨/٧١، الذي اتخذ اليوم، يبعث رسالة واضحة مفادها أننا جميعا نقف وقفة رجل واحد لاستتصال هذه الآفة من منظومة الأمم المتحدة.

واعتقد أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم أتاح فرصة لإجراء مناقشات شاملة ومحددة بشكل جيد، في الجلسة العامة بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بالتزامن مع المناقشات التي جرت في اللجان المعنية. ويتزامن هذا القرار أيضا مع الذكرى السنوية الأولى لاعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، والانتهاء من النظر في اقتراح قدمته مجموعة من البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في اجتماع الجمعية العامة المعقود في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر A/70/PV.115). ونعتبر قرار اليوم عملا مستمرا، وتنطلع إلى زيادة تعزيز مضمونه خلال السنوات المقبلة.

وتنضم بنغلاديش إلى الآخرين في التشديد على ضرورة التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين بطريقة حاسمة ومستدامة، من خلال نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تساعد مختلف هيئات الفرز والإشراف والرصد والإبلاغ والتحقيق والمساءلة التي يجري إدخالها على نطاق منظومة الأمم المتحدة، على زيادة تعزيز الحماية من هذه الانحرافات. ويلزم إنفاذ التدابير التأديبية والعدالة الجنائية، بما يتماشى مع القوانين والنظم الوطنية المقابلة، وتقديم العناية الواجبة بشأنها. وتعتبر الإجراءات الإصلاحية لدعم الضحايا في حالة الادعاءات الموثوقة، مسؤولية غير قابلة للتقيد. ولا بد من تحسين إمكانيات الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لدعم الضحايا على النحو الأمثل، بطريقة عادلة وشفافة.

وقد حدد الأمين العام في تقريره الأخير بعض أفضل الممارسات من بنغلاديش وفقا لسياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. إن الثقة والاحترام اللذين حظي بهما حفظة السلام على مدى عقود لا يمكن أن يتضررا من آفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، لأن الذين يستضيفون قواتنا لحفظ السلام لا يجب أن تراجع ثقتهم في أولئك الذين يلجأون إليهم من أجل الحماية. ويجب الحفاظ على صورة

على أداء منظومة الأمم المتحدة. ونحن على استعداد للعمل مع الأمين العام بشأن تنفيذ استراتيجية على نطاق المنظومة للتصدي لمسائل الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وكما ذكر في تقريره (A/71/818)، فبقدرنا أن نصير قوة إيجابية للتغيير، متحدين من أجل هدف مشترك.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): ترحب بنغلاديش باعتماد القرار ٢٧٨/٧١ المعنون "عمل الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين" بتوافق الآراء، وتود أن تشكر جميع الدول الأعضاء على تعاونها ودعمها النشطين. ونعترف بالدور الإشرافي الذي اضطلع به وفد مصر.

إن بنغلاديش تسهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من أجل التمسك ببعض القيم والمبادئ التي نعتز بها كأمة على الصعيد الدولي. والادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة تتنافى مع تلك القيم والمبادئ، ولا يمكن التسامح معها. ولذلك، فإننا نؤيد تأييدا تاما الحاجة الملحة إلى الوقاية والإبلاغ والإنفاذ والإجراءات الإصلاحية، فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين يرتكبهما أولئك الذين يعملون تحت راية الأمم المتحدة.

ومن المنطقي أن تظل حقوق الضحايا في صميم مواجهة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال تنفيذ سياستها المتعلقة بعدم التسامح إطلاقا. وتشيد بنغلاديش بالأمين العام لإبداء التزامه غير المحدود بتحقيق هذا الهدف الشامل. ونحيط علما بتقريره الشامل الوارد في الوثيقة A/71/818، ونشعر بالتشجيع بسبب رؤية مجموعة من التوصيات البناءة والتطلعية. وننوه بالعمل الذي أنجزته فرقة العمل الرفيعة المستوى التي أنشأها الأمين العام لهذا الغرض، ونثني بصفة خاصة على الإسهامات الأساسية لمنسقتها الخاصة، السيدة جين هول لوت.

الأمم المتحدة ومصداقيتها وفعاليتها، وإعطاؤها الأولوية على أي مصلحة مكتسبة أو مكاسب قصيرة الأجل.

وقد أعربنا للأمم المتحدة عن استعدادنا لمواصلة توسيع مجالات التعاون والمشاركة الممكنة في حالة أي ادعاء. ولا نزال راسخين في تصميمنا على الوصول إلى مرحلة تختفي فيها الادعاءات تماما، والتصدي للإفلات من العقاب من أجل دعم المبادئ التي تدعم مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويحدونا الأمل في أن يتم التصدي بفعالية للاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق المنظومة، من خلال نهج مغير للأمم، تنتهجه الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.